

بعد انقضاء المدة فالاجرة للمقاصب وان اجازة اثناء المدة قال  
 ابو يوسف اجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ما مضى للمقاصب  
 وما بقي للمالك ان اختلفا اجازة المدة ام لا لا يقبل قول المالك  
 الابيبيتي ولو قال كنت امرته بذلك فالقول قوله فيه دققة في  
 فتاوى الصغرى **الباب الثالث** رجل استأجر طاعة علي بن  
 عليه ماسي من الاجر يوم انقطاع الماء ايضا فهذا شرط فاسد كالف  
 مقتضى النزاع فيفسد العقد لان الاجر لا يجب عند انقطاع الماء  
 لانقطاع المنفعة ولا يقال انه ينتفع بوجه آخر من السكنى ووضع  
 الامتعة لان المنفعة الاصلية التي لاجلها اتخذت الطاعة ففقدت  
 رجل استأجر مكاريا يحمل له كذا متقنا من الخنطة من بلد لا بلد كذا  
 باجر معلوم فحمل بعض الطريق فموفوه في الطريق فرجع واهداه  
 الى المتأجر فانه لا يستحق من الاجر شيئا، لا للذباب ولا للمرجوع  
 اما الرجوع فانه حمل غير عقد اما الذباب فلانه نقض ما فعل  
 وليس له ان يترك الحرفة الموضع الذي وصل عند امين لان الكارة  
 امين وليس له ان يودع غيره ولا يضمن الكاري بالاعارة الا صاحب  
 الخنطة اذا هلك في الطريق لانه مضطرا لوجهه لا امين وان كان  
 الطريق مخوفاً عند رجوعه ولا يمكن الرجوع مع الحمل فتركت عند امين

اول

لان الاجر لا يشترط ان يكون  
 اعمام

في الايضن اذا ملك منك بمنزلة العرق الغالب والمخرب الغالب  
 الا اذا كان يمكن ان يكت منك بحيل لفسد ولذا وانه نفقة في  
 يضمن اذا ترك عند امين لا ذكرنا فاض باخذ الاجر على كنية السكينة  
 والمخاض وغيره من الواجب فله ذلك اذا اخذ قد رما بحيل اخرين بغيره  
 لان ذكر غير واجب عليه بل الواجب عليه القضاء وانصال الحق لا  
 المستحق فحسب قاله التعديرة ذلك ان الوثيقة اذا كانت بحال  
 يبلغ الف ففدية خمسة دراهم وفي الالفين عشرة دراهم وفي ثلاثة  
 الالف خمسة عشر كذلك الى عشرة الالف حتى يصير خمسين دراهم في عشرة  
 الالف ثم ما زاد بقى كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة  
 الالف فان كان اقل من الف ينظر ان طقته من المشقة قدرها بلحقة  
 في وثيقة الف درهم ففيه خمسة دراهم وان كان ضعف عشرة  
 وان كان نصف دراهم وان نصف وفي الزيادة والنقصان على  
 قدر ذلك قال كذا ذكر السيد الامام الاستاذ ابو شيعة رحمه الله  
 وقال كانه مروى عن ابي جرحه او بعض اصحابنا المقتدى من رجل  
 استأجر سكنى فانوت من معاومة باجر معلومة وانتفع بها زمان  
 ثم خرب الحانوت ويعطل وكان يمكنه ان ينقل السكنى الى موضع آخر  
 وينتفع به فقام بفعل حتى مضى زمان والسكنى في يده بجره من الحق